

باسم جلالة الملك

المجلس الدستوري ،

بناء على الرسالة المسجلة بأمانته العامة في 31 يوليو 2006 التي يطلب السيد الوزير الأول بمقتضاها من المجلس الدستوري أن يصرح بأن الأحكام المتعلقة بتعيين ممثلي الإدارة في لجنة تسيير مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل المضمنة في الفقرة الثانية من المادة 5 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.183 الصادر في 28 من ربيع الثاني 1394 (21 ماي 1974) لا تدخل في مجال القانون بالرغم من ورودها في نص تشريعي من حيث الشكل ، بل يشملها اختصاص السلطة التنظيمية ؛

وبناء على الدستور ، خصوصا الفصول 46 و47 و48 و65 منه ؛

وبناء على القانون التنظيمي رقم 93-29 المتعلق بالمجلس الدستوري، كما وقع تغييره وتتميمه ، خصوصا المادتين 25 و 26 منه ؛

وبناء على الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.183 الصادر في 28 من ربيع الثاني 1394 (21 ماي 1974) المتعلق بإحداث مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل ؛

وبعد الاستماع إلى تقرير العضو المقرر والمداولة طبق القانون ؛

حيث إن الأحكام المستفتى في شأنها من الفقرة الثانية من المادة الخامسة، تنحصر في تلك التي تخص تعيين ممثلي الإدارة في لجنة تسيير مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل ؛

وحيث إن هذه الأحكام لا تعدو أن تكون مجرد تدابير تدخل في نطاق تنسيق النشاطات الوزارية الموكولة إلى الوزير الأول بمقتضى أحكام الفصل 65 من الدستور ، وهي بالتالي تدرج في مجال السلطة التنظيمية بمقتضى الفصل 47 منه ، على أن يحتفظ عند تغييرها، بعدد ممثلي الإدارة مراعاة لمبدأ التوازن ؛

لهذه الأسباب

أولا: يصرح بأن أحكام المادة الخامسة في فقرتها الثانية من الظهير الشريف رقم 1.72.183 الصادر في 28 من ربيع الثاني 1394 (21 ماي 1974) الخاصة بتعيين ممثلي الإدارة في لجنة تسيير مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل ، تدخل في مجال السلطة التنظيمية مع مراعاة الحدود المبينة أعلاه ؛

ثانياً: يأمر بتبليغ نسخة من قراره هذا إلى السيد الوزير الأول وينشره في الجريدة الرسمية.

وصدر بمقر المجلس الدستوري بالرباط في يوم الأربعاء 28 رجب 1427

(23 أغسطس 2006)

الإمضاءات

عبد العزيز بن جلون

عبد القادر القادري

عبد اللطيف المنوني

محمد الودغيري

شبيها حمدا تي ماء العينين

هانيء الفاسي

عبد الأحد الدقاق

عبد الرزاق مولاي ارشيد

أمين الدمنا تي

ليلي المريني